الاستطالة وأثرها في الحكم النحوي

The Speech lengthening and its impact on the Grammatical Rule

د/ عبد الرحمن بن محمود مختار الشنقيطي

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

البريد الإلكتروني: khitabb2008@gmail.com

تاريخ الأرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2021/01/01	2021/01/03	2021/01/06

Summary:

Arab built their Speech on the repulsion of the Speech lengthening, unless in some situations like the emphasis and explanation. They took in thier account the speaker's purpose. So that, the grammatical rule was matching with this point. and this Research Illuminate on the impact of the Speech lengthening on the Grammatical Rule, whether it is a letter, word, sentence or structures.

الملخص:

العرب بَنتْ كلامها على النُّفرة من طول الكلام إلا في مواطن التأكيد والتفصيل والبيان، فهي مراعية لمقاصد المتكلم؛ ولذا جاءت القاعدة النحوية مراعيةً لهذا السَّنن، ومتماشية مع تلك المقاصد. ويهدف هذا البحث الى الكشف عن تأثير طول الكلام في الحكم النحوي، سواء على مستوى الحرف: صفة ومخرجًا، أو على مستوى الكلمة: بناءً ووزنًا، أو على مستوى الجملة: ذكرًا وحذفًا، أو على مستوى التركيب: إعمالًا وفصلًا.

الكلمات المفاتيح: الاستطالة – النحو – البيان – المقصد– الجملة – التركيب.

الاستطالة اعتمدها سيبويه في كتابه –فيما وقفت عليه –في ثلاثة عشر موضعاً، كما أنها معتمدة ومقرّرة –في أصلها – عند جميع النحاة: بصريين وكوفيين، مع اختلاف مواطنهم في الاحتجاج بها، والاعتماد عليها في تقرير الحكم.

والتعبير بالطول وإن كان أكثر استعمالاً لدى النحاة إلا أني فضَّلت أن يكون العنوان معبراً عنه (بالاستطالة) وهو أيضاً مصطلح مستخدم، استخدمه غير واحد من النحاة [1]. وهو ألصق بالموضوع.

وسبب ذلك أن الطول إذا وقع فالاستطالة هي الحكم المبني عليه – وهو غرض البحث – فالسين والتاء هنا لعدِّ الشيء كذا، كما نص عليه الصبان [2]. «واستطيل الشيء يستطال، بمعنى أنه وجد طويلاً؛ فاستفعل هنا لمعنى إلفاء

الشيء بمعنى ما صيغ منه» كما نص عليه الشاطبي [3].

وبعد الانتهاء من جمع المادة فإذا الموضوع له من اسمه «أطول» نصيب، فقد تجاوز ما جمعته مائتي صفحة؛ ولذا سأسلك سبيل الإشارة والاختصار، معرضاً عن إيراد الشواهد والأمثلة، ومقلِّلا في إيراد النقول؛ للطول، معتمدا المنهجَ الوصفيّ التحليلي، ومن الله العونُ والتسديد.

العرب بنت كلامها على الاختصار، نافرة من الطول، كما بيَّن ذلك ابن جني [4]. وأوجه الاختصار تشمل جميع سياقات الكلام، وشواهد ذلك كثيرة لا تحصى.

ومع أن الاختصار والتطويل مقصدين من مقاصد المتكلم، إلا أنه كما قال ناظر الجيش: «الاختصار مؤثر على التطويل، وإن كان كل واحد منهما موصلاً للغرض المقصود» [5].

ولذا جاء الحكم النحوي موافقاً لهذا السنَّن في معظم أحكامه؛ مراعاة لمقاصد الكلام، مع غضِّ النظر عن الإطالة حيناً؛ مراعاة لقصد المتكلم.

وبناء على هذا أُصدرت أحكامٌ خاصة عند طول الكلام، كما نصَّ عليه سيبويه والأخفش [6].

ولم أقف على دراسة سابقة لهذا الموضوع، الذي تأسس بنيانه على إحدى عشرة مسألة مختومة بإيراد ما تحصل لديّ من نتائج وأحكام عامة.

وليس لي في جميع هذا إلا الجمع والتهذيب، والله هو الموفق، وهو المعين.

المسألة الأولى: الاستطالة في الأبنية والأوزان

تجنُّب الطول في الأبنية والأوزان أمر ظاهر وجليٌّ؛ ولذا كان بناء الاسم أكثر ما يكون على خمسة أحرف، والفعل – وهو أثقل من الاسم –على أربعة أحرف [7]. ولذا –أيضاً –كانت أبنية الثلاثي أكثر من أبنية الرباعي، وأبنية الرباعي أكثر من أبنية الخماسي؛ كل ذلك بسبب الاستطالة [8]. كما أن كثرة تقليبات جذر الكلمة تقلُّ مع الاستطالة [9]؛ مثال ذلك ما نصَّ عليه ابن جني بقوله: «أنك لا تجد شيئاً من نحو (سفرجل) قالوا فيه: سرفجل، ولا نحو ذلك، مع أنّ تقليبه يبلغ مائة وعشرين أصلاً، ثم لم يستعمل من جميع ذلك إلا (سفرجل) وحده ...فدلّ ذلك على استكراههم ذوات الخمسة؛ لإفراط طولها» [10].

ومن ذلك أيضاً أنهم لجؤوا إلى تقصير الأبنية عند الطول؛ مثال ذلك ما أشار إليه الخليل وسيبويه من أنّ (افعلّ) مقصور من (افعالّ) [11]. والسبب هو الطول كما نصّ عليه ابن عصفور بقوله: (افعلّ) هو مقصور من (افعالّ)؛ لطول الكلمة...»[12]. ومن الأدلة على تأثير الاستطالة هنا أنه كلما زاد طول الكلمة كثر التصرّف فيها؛ ولذا كثرُ تصرفهم في الثلاثي، وقلّ تصرفهم في الرباعي، وندر في الخماسي، كما نص عليه ابن يعيش في غير موطن [13].

ومن كثرة تصرّفهم في الثلاثي أنهم «قد بلغوا ببنات الثلاثة بالزيادة سبعة أحرف»[14] مع أنهم «لم يتصرفوا في الاسم الخماسي بأكثر من زيادة واحدة» [15]. ومن ذلك أيضاً «أنك لا تجد في ذوات الخمسة ما زيد فيه من آخره إلا (الألف) لخفتها، في مثل: (قبعثرى) ونحوها؛ وإنما ذلك لطول ذوات الخمسة، فلا ينتهي إلى آخرها إلا وقد مُلَّت لطولها ...

فلما تحمَّلوا الزيادة في آخرها طلبوا أخف الثلاث –وهي الألف –فخصوها بها» كما نص عليه ابن جني في غير موطن، بعد أن قرّر أن زيادة (الواو) أو (الياء) إنما تقع حشواً؛ للطول [16].

ومن تأثير الاستطالة في جانب معاكس للزيادة، وهو الحذف؛ أنهم نصّوا على أن الحذف في الكلمة إذا تجاوزت أربعة أحرف إنما يكون بسبب الطول لا غير، كما نص عليه ابن الخباز وناظر الجيش وغيرهما [17].

ويمكن أيضاً إظهار أثر الاستطالة –من منظور إضافي –في الجوانب الآتية:

أ- **التصغير**: قالوا في تصغير (سفرجل): (سُفيرج)، بحذف اللام للطول [18]. قال ابن يعيش: «وأمّا الخماسي فثقيل جداً لكثرة حروفه، فلم يُزد ثقلاً بزيادة ياء التصغير، وتغيير بضمِّ أوله وكسر ما بعد يائه، وذلك مما يزيده ثقلاً. فإذا أريد تصغيره حُذف منه حرف حتى يرجع إلى الأربعة، ثم يصغر بمثال الرباعي ...» [19].

ب- **النسب**: النسب باب حذف وتغيير في أصله [20]، فإذا دخلت عليه الاستطالة تأكّد فيه الحذف؛ ولذا حذفت ألف المقصور إذا كانت خامسة أو سادسة –أصلية أو زائدة –في النسبة؛ لأن إثباتها يفرط في طول البناء، ومثلها كذلك ياء المنقوص إذا وقعت خامسة أو سادسة، كما نص عليه ابن الخباز [21]. وكذلك الممدود، قال الأعلم: «وأما حَروراء وجَلولاء فكان القياس: حروراوي وجلولاوي، غير أنهم أسقطوا ألفي التأنيث لطول الاسم» [22]. وهذا الحذف للاستطالة موطن إجماع كما نص عليه الرضي [23].

ج- **التكسير**: قالوا في تكسير (سفرجل): (سفارج)؛ بحذف اللام للطول [24] وفي تعيين المحذوف تخيُّرٌ أورده الشيخ خالد الأزهري [25]. ومن وجه آخر نصّوا على أنه «إذا كانت ألف التأنيث خامسة في اسم لم يكسروه، بل يقتصرون فيه على جمع السلامة، نحو قولك: (حبارى): (حبريات)، كما نص عليه ابن يعيش [26]، وعلَّله في موطن آخر بقوله: «لأن الزيادة التي تلحقه في جمع السلامة غير معتدٍّ بها من نفس الكلمة؛ لأنها زيادة عليها بعد سلامة لفظ الواحد؛ بمنزلة الزيادة للإعراب» [27] فكأنه تحايل لتفادي الاستطالة. فتأمّل.

د- **الترخيم**: وقالوا في ترخيم (سفرجل) –علماً –: يا (سفرج)؛ بحذف اللام أيضاً للطول[28]. وقرّر السيرافي أن منشأ الترخيم هو الاستطالة [29]، وبيانه يطول.

وهناك وجه آخر من أوجه تأثير الاستطالة في (الترخيم) سيتم إيراده بمشيئة الله في خاتمة البحث.

المسألة الثانية: حذف العائد

الأصل عدم جواز حذف العائد، لأنه هو الذي يربط جملة الصلة بالموصول، كما يربط جملة الصفة بالموصوف، وجملة الخبر بالمبتدأ [30]، ولذا نصوا على أن جواز حذف العائد من الصلة أو الصفة أو الخبر؛ بسبب الطول [31]، وجعل سيبويه هذا الطول سادًّا مسدَّ العائد للمحذوف [32]. وتفصيل ذلك كالآتي:

أولاً: جملة الصلة:

وجْه الطول في الصلة بيَّنه السيرافي، بقوله: «كل موصول يكون هو والصلة كالشيء الواحد، فاستطالوا أن يكون أربعة أشياء كشيء واحد، فحذفوا منها للتخفيف واحداً، فلم يكن سبيل إلى حذف الموصول؛ لأنه هو الاسم، ولا إلى حذف الفعل لأنه الصلة، ولا إلى حذف الفاعل؛ لأن الفعل لا بُدَّ له من الفاعل؛ فحذفوا المفعول لأنه كالفضلة في الكلام [33]. وإليه أشار ابن الشجري [34]؛ ولذا استحسنوا حذف العائد بشرط الاستطالة [35]. وهذا الشرط شرط بصري [36]. مستثنين في هذا الشرط (أي)، التي يحسن حذف العائد معها مع الاستطالة أو بدونها[37]؛ وذلك لطولها بالإضافة، كما بيّنه غير واحد من النحاة[38]، فالاستطالة واقعة فيها كائنة ما كانت وهذا الاستثناء موطن اتفاق بين البصريين والكوفيين، كما نص عليه المرادي وغيره[39]؛ لأن الكوفيين يرون حسن حذف العائد مطلقا، بالاستطالة أو بدونها [40]؛ وكأنهم نظروا إلى

جهة الطول في جملة الموصول.

وأما حذف العائد من غير استطالة فشاذ عند البصريين [41]. وقرَّروا أن حذف العائد إذا كان مفعولاً أكثر منه إذا كان مبتدأ[42]، الذي حكم بعضهم بقلّته وضعفه [43]، مع امتناع حذفه إذا كان فاعلاً [44].

وألحقوا بحذف العائد للاستطالة حذفَ نون المثنى والمجموع من الاسم الموصول [45]، وكذلك حذفَ نون المثنى والمجموع من اسم الفاعل المحلى بـ (أل)؛ لأنه في حكم الموصول [46]، معلِّلين لجميع ذلك بالاستطالة [47]. قال سيبويه معلِّقًا على حذف النون من الفاعل المحلى بـ (أل): «لم يحذف النون للإضافة، ولا ليُعاقب الاسمُ النونَ، ولكن حذفوها كما حذفوها من (اللذين) و(الذين)، حيث طال الكلام [48]».

وأما الكوفيون فحذف النون عندهم لغة في إثباتها، طالت الطلة أم لم تطل [49]. ويرى الزمخشريُّ أنهم لم يكتفوا بذلك، بل أنهكوا الاسم الموصول بالحذف للطول، حيث قال: «ولاستطالتهم إياه بصلته خفَّفوه من غير وجه، فقالوا: «اللذِ» بحذف الياء، ثم «اللذْ» بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً، واجتزؤوا عنه بالحرف الملتبس به، وهو لام التعريف، وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنَّثه...» [50]. ورأيُ الزمخشري –هذا –سبقه إلى بعضه السيرافي [51]، وارتضاه ابنُ يعيش [52]، خلافاً لاعتراض أبي حيان وتلميذه عليه[53]، والتفصيل في ذلك مما يطول؛ فتُرك للطُّول.

ثانياً: جملة الصفة:

قد يحذف العائد من الصفة، نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: «الناس رجلان: من أكرمت، ومن أهنت» [54] والمراد: أكرمته، وأهنته [55].

كما قرَّر النحاة أنّ حذف العائد في الصلة أحسنُ منه في الصفة [56]، خلافا لأبي على الذي يرى الحذف فيهما حسناً على السَّواء [57]، مع اتفاق الجميع على أن الحذف للطول، كما نصّوا عليه [58].

قال ابن الشجري: «واستحسنوا حذف العائد من الصلة، قياساً على حذفه من الصلة، لاشتراك الصلة والصفة في أشياء... – من بينها الطول –... وإن كان حذفه من الصلة أقيس من حذفه من الصلة»؛ «لأن اتصال الصلة بالموصول أشد من اتصال الصفة» [59].

وتردَّد ابن يعيش في مخالفة هذا الحذف للقياس، فمرة حكم بالمخالفة، ومرة حكم بالقياس [60]، ولم أقف على رأيٍ هنا للكوفيين.

ثالثاً: جملة الخبر:

حذف العائد من الخبر –إذا طال –حسنٌ عند أبي علي؛ قياساً على الصِّلة [61]. وهو حذف جائز للاستطالة كما بيَّنه غير واحد من النحاة [62]، خلافاً للسيرافي الذي عدَّ هذا الحذف قبيحاً، حيث قال «وأما الخبر ... فحذف الهاء قبيح فيه؛ لأن الخبر غير المخبر عنه، وليس معه كشيء واحد، وإنما شبهَّوه بـ(الذي) في الحذف» [63].

وفي نصّ السيرافي بعض النظر؛ لأنه حَكم بالقبح ثم أثبت قياس الشبه بالموصول ؟!، ووجْه الشبه هو الاستطالة لا غير. وكأن جمهور النحاة وقفوا في الوسط بين أبي علي –الذي جعله في مرتبة حسن حذف العائد من الصلة والصفة–وبين السيرافي الذي وصفه بالقبح؛ ولذا حكموا بأن حذف العائد في الصلة أحسن منه في الصفة –كما تقدَّم –وهو في الصفة أحسن منه في الخبر [64].

ويُلحق بحذف العائد ما قرَّره السهيلي من أنّ حذف الضمير العائد من البدل على المبدل منه قبيح في أكثر الكلام... إلا أن الطول يُحسِّن جواز حذفه [65].

وحاصل الأمر هو اتفاق الجميع على أن الاستطالة هي سبب حذف العائد، وهو المراد تقريره.

المسألة الثالثة: نصب الاسم في بابي النداء و(لا) التبرئة

أ) نصب الاسم في باب (لا) النافية للجنس:

سبب بناء الاسم في باب (لا) النافية للجنس التركيبُ، وهو لا يتأتَّى مع طول الكلمة بالإضافة أو شبهها [66]، ولذا نُصب المضاف، والشبيه بالمضاف: وهو ما سماه غير واحد من النحاة بالمطوّل [67]، والطويل [68]، أو الممطول[69]، وهي تسميات دالة على الطُّول المانع من البناء.

كما أنهم حكموا على الاسم المركب –إذا دخلت عليه (لا) –بالنصب؛ للطول [70]. ومن ذلك أيضاً منعُ بناء الاسم إذا كان مثنى أو مجموعا؛ لوجود الزيادة في التثنية أو الجمع الموجبتين للطول، قياساً على المطول. وهو رأي للمبرِّد [71]، خالف فيه سيبويه الذي لم يعتمد الاستطالة هنا [72]. وفيه أخذٌ وردٌّ بين النحاة [73].

ب)**نصب المنادى:** الطولُ يُفيت موجب بناء المنادى، ويوجب النصبَ للمضاف والطويل –مثلما سبق –كما نصَّ عليه سيبويه [74]، وبيَّنه غير واحد من النحاة[75]. وأما نصب النكرة غير المقصودة فوجهه عند البصريين أنها «لما لحقت التنوين طالت به، فأشبهت المضاف» [76] كما قرَّره الخليل والمبرِّد، خلافاً لابن عصفور [77].

قال الخليل –فيما نقله عنه سيبويه –: «إذا أردت النكرة –فوصفت أو لم تصف –فهي منصوبةٌ، لأن التنوين لحقها فطالت؛ فجُعلت بمنزلة المضاف لما طال نُصب

وقال أيضاً –كما نص على ذلك سيبويه بقوله –: «وزعم الخليل –رحمه الله –أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله وياء أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام [78]».

وأما الكوفيون فشرط نصب النكرة غير المقصودة –عندهم –أن تكون موصوفة؛ ليحصل الطول بالوصف، فتُنصب كما نُصب المضاف والمطول. ولم يرتضه البصريون [79]، وإن كان له وجها يُعتبر به. ليجري الباب على سَنن واحد؛ خاصة وأنّ التنوين منازَعٌ في الاعتداد به مطوّلاً للاسم [80] ولعلَّهم استندوا للمثال الذي أورد الخليل سابقاً. وتفصيل ذلك مما يطول.

المسألة الرابعة: الاستطالة والإعمال

أ) عمل أدوات الشرط:

قال السيرافي: «وأما حروف المجازاة والشرط فإنما جزمت ما بعدها، لأنها محتاجة إلى أجوبة من أفعال وجُمل، فاستطالوا الكلام فأعطوه الجزم؛ تخفيفاً له؛ من أجل طوله» [81]. وهو ما نصَّ عليه الأعلم وناظر الجيش وغيرهما [82].

ب) التحذير والإغراء:

نصَّ سيبويه على أن الطول منشأ لزوم حذف العامل في صيغتي التحذير والإغراء[83]؛ لأنهم اشترطوا للزوم الحذف: العطف أو التكرار، وهو ما نص عليه – أيضاً – المبرِّد [84]، وقرّره غيره من النحاة [85]. كما بيَّن سيبويه والمبرد –كذلك –

وجه الاستطالة في التحذير بـ «إيا»؛ لأنهم لم يتشرطوا للزوم الحذف هنا العطف أو التكرار [86]. والتفصيل في هذا يطو

جـ) التنازع:

منع الجرمي وجماعة من النحويين التنازعَ في المتعدي إلى اثنين أو ثلاثة؛ بسبب الطول. وفيه أخذٌ وردٌّ بين النحاة[87]، وإيراده يطول.

د) إلغاء أفعال القلوب:

ردَّ سيبويه سبب الإلغاء هنا للاستطالة، حيث قال: «وكلما طال الكلام ضعُف التأخير إذا أعملت؛ وذلك قولك: زيدا أخاك أظنُّ، فهذا ضعيف، كما يَضْعُف: زيداً قائماً ضربت» [88].

وفي نصِّ سيبويه –هذا –إلحاق بضعف نصب المفعول عند الطول، كما سأبينه –بمشيئة الله –عند الحديث عن طول الفصل بين التوابع وما في حكمهما. ويمكن أن يُلحق بهذا إسكانُ صدر العلم المركب تركيباً مزجيّاً، كمعدي كرب؛ لطول الاسم بالتركيب، كما نصَّ عليه ابن جني [89].

المسألة الخامسة: التوكيد والاستطالة

باب التوكيد باب إطالة، لأنه مقام بيان وتفصيل وإسهاب. وهي مغتفرة فيه؛ مراعاة لهذا القصد، وهو مناف للحذف، فلا يُجمع بين الحذف والتوكيد؛ لأن المؤكِّد مريدٌ للطول، والحاذف مريدٌ للاختصار [90]. وهذا ما أشار إليه سيبويه [91]. ولذا منع الأخفش أن يؤكَّد العائد المحذوف للطول في نحو:(الذي رأيت زيد) فلا يصح عنده أن يقال: (الذي رأيت زيد نفسه)، كما أورده ابن جني في غير موطن [92]. وبه ردّ أبو علي قولاً للزجاجي؛ بحجة أن الحذف والتوكيد متنافيان [93].

ومن ذلك أيضاً منع حذف حرف النداء مع الندبة؛ «لأن الندبة تقتضي الإطالة» كما نصَّ عليه ابن الناظم [94]

ومن ذلك أيضاً –ومن منظور مخالف –أن «المعاني التي تدل عليها الحروف لا تؤكَّد، فلا يقال: ما قام زيد نفياً ... لأن الحروف وُضعت على الاختصار ... والتأكيد مبنيٌّ على الإطالة، فلم يُجمع بينهما للتناقض» [95]. وله نظائر أخرى عديدة [96].

ومن جهة أخرى –معاكسة –قد يسدُّ الطول مسدَّ التأكيد فلا يُحتاج إليه [97]. وهذا الذي تقدم لا يتعارض مع وجه آخر لهذه المسألة، وهو أن التكرار والإعادة للتأكيد عند طول الكلام أمرٌ سائغٌ ووارِدٌ، بل هو كثيرٌ، كما قرّره أبو علي [98]؛ إذ لا تنافي بين التأكيد والطول هنا.

والأمثلة على هذا كثيرة، منها: تكرار (أنّ) عند طول الكلام [99]، وكذا تكرار همزة الاستفهام [100]، إلى غير ذلك مما نصوا فيه على أن التكرار للطول [101]. وإيراده يطول

المسألة السادسة: الكوفيون والاستطالة

ورد اعتبار الكوفيين للطول –دون البصريين– في بابي المقصور والممدود؛ إذ نصّوا على أن المقصور تحذف ألفه في التثنية عند الطول، كما أجازوا فيما طال من الممدود حذف الحرفين الآخِرَين، كما نصَّ عليه غيره واحد من النحاة [102]، وهي من مسائل الخلاف التي أوردها ابن الأنباري [103]. وذكر أبو علي أنه كذلك مذهب للبغداديين [104].

وأما عند البصريين فالطويل من الأسماء الممدودة والقصير منها حكمه واحد. والذي صرف نظر البصريين عن اشتراط الطول فيها خفتها بسكون آخرها، كما نصَّ عليه ابن يعيش [105]، وقيل في توجيهه غير ذلك [106].

المسألة السابعة: المبتدأ والخبر

أ – **المبتدأ:** لما كانت الاستطالة مع الابتداء صعبة التحقق لم يوردوا حذف المبتدأ للطول. وإنما أشاروا له – على قلّته – عند حذف العائد من جملة الصلة عند الاستطالة[107]. واختصوا (لا سيما) في مثل قولك: (لاسيما زيدا)، إذ نصّوا على أن حذف المبتدأ معها واجب، كما قرره سيبويه [108].

قال الشيخ خالد: «ويستثنى من اشتراط الطول (لاسيما زيد)، فإنهم جوّزوا في (زيد) إذا رُفِع أن تكون (ما) موصولة، و(زيد) خبر مبتدأ محذوف وجوباً ...» [109].

والحذف هنا فيه ضعف؛ لأنه: مُلتزم من غير استطالة، كما أشار إليه الشَّلوبين [110].

ب – الخبر: قرر النحاة حذف الخبر إذا طال الكلام [111]، كما قرروا وجوب حذف الخبر بعد (لولا)، وعلّل ذلك ابن عصفور بقوله: «لا يجوز ذكر الخبر؛ لأن الكلام قد طال بالجواب فالتُزم فيه الحذف» [112].

وأيضاً نصّوا على وجوب حذف الخبر في باب القسم، كما نصّ عليه ابن جنيّ في مثل «قولهم: لعمرك لأقومنَّ، ولأيمن الله لأنطلقنَّ، فهذان مبتدآن محذوفا الخبر ... وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر» [113].

وأيضاً جوّزوا حذف الخبر عند طول الكلام بالعطف [114]. وذكروا أن طول الكلام كما يوجب حذف الخبر، يُجيز مجيء المبتدأ بلا خبر [115]. ويمكن أن يورد هنا ما أورده ابن مالك اعتراضاً على الأخفش بجعله (ما) التعجبية موصولة، حيث قال: «المعتاد في الخبر الملتزم الحذف أن يسد مسدّه شيء يحصل به استطالة، كما فُعل بعد: (لولا)، وفي: عمرك لأفعلنَّ. فالحكم بموصولية (ما) وكون الخبر محذوفاً دون استطالة حكمٌ بما لا نظير له؛ فلم يعوَّل عليه» [116].

المسألة الثامنة: القسم والشرط

تعامل النحاة مع بابي القسم والشرط تعاملا خاصاً؛ نتيجة للاستطالة فيهما، وبيان ذلك يتلخص في الآتي:

أ–القسم: قال الرضي: «لما كان القسم مستطالا لتضمُّنه جملتين، كثر تخفيفه: تارة بحذف الجملة الأولى، وتارة بحذف الجملة الثانية، وتارة بالاقتصار على بعض الجملة الأولى، وتارة بالاقتصار على بعض الجملة الثانية» [117]. وأيضاً نصّ النحاة على جواز حذف لام القسم عند استطالته [118].

ب–الشرط: إضافة إلى ما سبق بيانه في وجه إعمال أداة الشرط الجزم، نصَّ بعض النحاة على أن طول الكلام يُحسِّن حذف جواب الشرط المعلوم [119]. كما ذكر أبو علي أن حذف الفاعل بعد أداة الشرط مُستحسنٌ عند طول الكلام[120].

المسألة التاسعة: علاقة الاستطالة بصفة الحرف ومخرجه

قرَّر بعض النحاة أن استطالة الحرف –من حيث المخرج –من موانع الإدغام [121]، من ذلكن نصُّهم على أن (الضاد) لا تدغم في غيرها، وإنما تدغم في مثلها فقط؛ لما فيها من الاستطالة التي يذهبها الإدغام [122].

كما أنهم نصّوا على أن (الشين) لا تدغم في (الجيم)؛ لاستطالة مخرج (الشين)، كما نصَّ عليه السيرافي [123].

ونصّوا كذلك على أنّ «الشين أشدُّ استطالة من الضاد» [124]، ولها أحكام خاصة بناء على هذه الاستطالة [125]، وإيرادها يطول.

ومن ذلك أيضاً رأي ثعلب الذي يرى أن في حروف الصغير –الصاد والزاي والسين –استطالة مانعة من الإدغام؛ قياسا –عنده–على استطالة الغنة في (النون). وبه اعترض على سيبويه، وتفصيل ذلك أورده السيرافي [126]، وإيراده يطول.

ومن ذلك أيضاً –ومن منظور مختلف –حروف المدِّ، إذ نصّوا على أن حروف المدِّ ناشئة من تطويل الحركات، كما نصَّ عليه السيرافي [127].

وترتَّب على هذا الطول –في حروف المدِّ –أمران:

– **أحدهما:** نصّ عليه ابن جني بقوله: «أنها لما طالت وتمادّت ذهب ضعفها، وفُقد خفاؤها، فلحقت لذلك بالحروف الصحاح» [128].

– **ثانيهما:** أنه يغتفر فيهم –نتيجة لهذا الطول –التقاء الساكنين على غير الحدِّ [129]، وصارت إطالة الصوت تعويضاً عن الحركة [130]. ويتفرَّع عن هذا أيضاً أن الألف خاصة –لا تتحرَّك بحركة، وتحريك الألف يمنعها من الاستطالة والامتداد، ويُفضي بها إلى مخرج الحركة، كما نصّ عليه ابن يعيش [131].

وهو معلوم، ومقرَّر في عراب المقصور، والمضارع معتل الآخر بالألف في غير حال الجزم.

لطيفتان:

1) تطويل رسم (الباء) في البسملة علَّله الكافيجي بقوله: «حذفت (الألف) لكثرة الاستعمال، وطُوِّلت الباء عوضاً عنها» [132].
2) قال الخليل –فيما نقله عن ابن جني –: «كأنهم توهَّموا في صوت الجندب استطالة ومدّاً فقالوا: صرَّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر» [133].

المسألة العاشرة: طول الفصل بين الأجزاء المتصلة

النحاة –وخاصة سيبويه –تعاملوا مع طول الفصل كتعاملهم مع الطول الحاصل في الكلام؛ لأن الأشياء المترابطة ينظر إليها بمنظار الاتصال؛ ولذا روعي أثر الاستطالة هنا، كما روعي سابقاً، وهو يتلخص في الآتي:

أ–**التوابع:** طول الفصل بين التوابع يُضعف حكم التبعية [134]؛ من ذلك ما قرره أبو حيان في استبعاد العطف عند طول الفصل، ووظَّف هذا في اعتراضاته على الزمخشري وابن عطية [135].

مع أنهم اغتفروا –جميعا –طول الفصل بين الجمل المتعاطفة [136]. واكتفى أبو حيان بالتركيز على طول الفصل بين المفردات المتعاطفة، وله حظٌّ من النظر؛ لاستقلال الجمل –دون المفردات –ومن ثمَّ اغتُفر الطول.

ورأي أبي حيان مستنده سيبويه، حيث قال: «والنصب في الفصل أقوى، إذا قلت: هذا ضارب زيد فيها وعمراً، وكلما طال الكلام كان أقوى؛ وذلك أنك لا تفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه، فكذلك صار هذا أقوى» [137]. ومن هذا –أيضاً –استبعاد أبي حيان للبدلية عند طول الفصل بين البدل والمبدل منه [138].

ومن جهة أخرى ما قرَّره غير واحد بجواز إعادة حرف العطف وإدخاله بين البدل والمبدل منه إذا طال الكلام بينهما[139]، وهو ما ردَّه أبو حيان وتلميذه السمين؛ لمخالفته لأصل البدل؛ لأنه تابع بنفسه من غير توسط حرف عطف[140]. وأصحاب هذا الرأي خالفوا هذا الأصل لطول الكلام [141].

وطول الفصل مؤثِّر أيضاً بين الصفة والموصوف [142]. وبُني عليه القطع والإتباع ... إلخ» [143]، وكذا إعادة

التوكيد اللفظي عند طول الكلام [144]، والتفصيل في جميع هذا مما يطول.

ب–بين الفعل ومعموله: ذكر سيبويه أن طول الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث يُضعف حكم تأنيث الفعل، حيث قال: «وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء» [145].

أي «صار طول الكلام بين الفعل والفاعل ... عوضاً من تاء التأنيث» [146]. ويلحظ أن سيبويه اعتبر الاستطالة من وجهين: جهةُ تذكير الفعل، وجهةُ معاقبتها لحذف علامة التأنيث. فتأمَّل.

ومن ثم استجازوا: حضر القاضي اليوم امرأة، فحذفوا (التاء) في الكلام لما طال الكلام بما فصل بين الفعل والفاعل من المفعول [147].

وفيه تدعيم لهذه الفكرة، وبيان لتعامل النحاة مع طول الفصل كتعاملهم مع الطول في الكلام؛ وهو سبب إيراد هذه المسألة أصلاً.

ويُلحق بهذا ضعف نصب المفعول إذا طال الفصل بينه وبين فاعله، كما قرر هذا (سيبويه) [148]. ويُلحق به أيضاً ضعف النصب على الاشتغال إذا طال الفصل [149].

جـ –تعلُّق الجار والمجرور: ومن ذلك استبعاد تعلُّق الجار والمجرور إذا طال الفصل بينه وبين متعلَّقه [150]. ولتفادي هذا الطول نصّوا على إعادة الجار عند طول الكلام [151].

د–عود الضمير والإشارة: عود الضمير والإشارة يكون لأقرب مذكور؛ لكيلا يكون طول فصل بين الضمير والإشارة وما يعودان عليه [152]، واعتبروا أيضاً طول الفصل الزماني في هذا العَود [153].

هـ–جواب القسم: كما أنهم استقبحوا أيضاً طول الفصل بين القسم وجوابه [154]. وغير ذلك كثير؛ كطول الفصل بين الصلة والموصول، والمبتدأ والخبر ... إلخ وإيراده مما يطول، فتُرك للطول.

المسألة الحادية عشرة والأخيرة: منثور الاستطالة

تصنيف هذه الفروع –المتناثرة –يُحدث طولاً، فآثرت إيرادها منثورة بشكل نقاط، أختم بها مسائل هذا البحث. وسأوردها من غير ترتيب، تنشيطاً للذهن بعد استطالة البحث، وهي:

1) أشار الشيخ عبد القاهر إلى أن طول الاسم قد يصلح أن يكون علَّة مصاحبة للعلمية في المنع من الصرف؛ مستنداً في ذلك على أن طول الاسم يجذبه إلى مشابهة العجمة[155].

2) ذكر العكبري وجهاً لفتح الميم من (هلمَّ) وهو «أنها حُرِّكت بها لالتقاء الساكنين، ولم يجز الضمُّ ولا الكسر؛ لطول الكلمة بوصل (هاء) بها» [156].

3) علَّل أبو حيان مجيء التمييز مفرداً في باب العدد بقوله «وأما العدد المنوّن والجاري مجراه فقد طال، إما: بالتركيب أو بالنون، فلم يَطُلْ أيضاً بتمييزه بالجمع، فاقتصروا منه على واحد منكور؛ تخفيفاً» [157].

4) أشار سيبويه إلى أن مجيء ضمير الفصل مرتبط بالطول [158].

5) من المقرر عند البصريين أن الفعل بعد (حتى) منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوباً، وعلَّل ابن مالك لذلك بالطول فقال:

«لأن (حتى) صارت لطولها بدلاً من اللفظ بـ (أنْ)»[159].

6) ذكر بعض النحاة جواز مصاحبة (لم) لأدوات الشرط ومنعوا ذلك في حق (لما)، قال ابن مالك: «كأنهم كرهوها مع الشرط؛ لطولها»[160] وإليه أشار الرضي[161].

7) قال السمين: «ويجوز دخول حرف التنبيه على سائر أسماء الإشارة إلا مع (اللام) فيمتنع؛ للطول» [162].

8) قرر النحاة قياس جواز حذف حرف الجر مع: (أنّ) و(أنْ) المصدرية، وردّوا ذلك للطول الناشئ من معمولي (أنّ)، وصلة (أنْ) المصدرية [163]. وللسهيلي نقاش في جهة الطول هنا، وإيراده يطول [164].

9) كما قرروا جواز نيابة (أنَّ) واسمها وخبرها، وكذا (أنْ) الناصبة مع فعلها، مناب مفعولي باب (ظنّ)، والمفعول الثاني والثالث من باب (أعلم وأرى).

وبيَّن أبو علي وابن عصفور وأبو حيان أنّ سبب الحكم هو الطول [165].

10) يرى المبرِّد جواز حذف حرف الجر من الصلة؛ لطولها [166].

11) نصَّ بعض النحاة على حذف الفعل بعد (لو) في مثل قولك: «لو أنك منطلق، على تقدير: لو وقع أنك منطلق، إلا أن هذا الفعل مما تُرك استعماله؛ لطول الكلام بـ (أنّ) وصلته» [167]. وفيه أخذٌ وردٌّ بين النحاة [168].

12) الزمخشريُّ يعدُّ الضميرَ (إياك) مركَّباً؛ لمخالفته للضمائر في الطول [169].

13) كرهوا طول «اشهيباب» و«احميرار» فخفَّفوه بحذف الياء، وقالوا: «اشهباب» و«احمرار». كما أورده سيبويه، ونصّ عليه غير واحد من النحاة [170]. والعلة في هذا عند الجميع الاستطالةُ [171].

14) من إلزام الحذف للطول ما نصَّ عليه ابن جني بقوله: لما كانت «قَيْدُودة» و «كَيْنُونة» على ستة أحرف طالت فألزموها الحذف، ولم يُخيِّروا بين الحذف والإثبات، كما فعلوا في (ميّت) و(هيّن)» [172]. وهو رأي للمبرِّد [173]، وله نظائر عديدة [174].

15) من الإطالة في طرفي الكلمة ما أورده ابن جني عند حديثه عن الفعل «استحيى»، حيث قال: «هذا الفعل قد طال بالزيادة في أوَّله فكُره التضعيف في آخره» [175].

16) قرر النحاة البصريون –كما هو معلوم –أنه لا يصح العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بعد تأكيده بضمير رفع منفصل، إلا أن يطول الكلام فيجوز العطف حينها بدون توكيد [176]؛ لأن الاستطالة أصبحت سادَّة مسدَّ هذا التأكيد[177].

النتائج

رغبة في عدم التكرار والإطالة حاولت أن تكون في كل نتيجة من هذه النتائج إضافةٌ علمية متمِّمةٌ لجانب من جوانب البحث السابقة. وأهم ما توصلت إليه يتلخَّص في الآتي:

أولاً: حسن الحذف يزداد بازدياد الطول، وهي قاعدة قررها سيبويه [178]، وبُني عليها العديد من الأحكام [179]؛ من ذلك حذف العائد من الاسم الموصول أحسنُ من حذفه مع (أل)؛ نتيجة لتفاوت الطول بينهما، كما أشار إليه المبرِّد وابن السراج وغيرهما [180].

ثانياً: تدرُّج الحكم، وهي قاعدة كلية مبنيةٌ على سابقتها؛ من ذلك حذف الألف إذا كانت رابعة حسنٌ جيدٌ؛ للطول،

فإذا كانت خامسة كان الحذف لازماً [181]. ويُلحظ تدرُّج الحكم من الجواز إلى الوجوب نتيجة للطول.

ثالثاً: الاستطالة حكم لفظي بحت؛ ولذا اشترط النحاة أن تكون ملفوظة غير مقدرة، فالمقدَّر ليس معتبراً هنا، خلافاً لقاعدتهم المقررة (المقدَّر في حكم المذكور)؛ من ذلك ما نصّ عليه أبو حيان بقوله: «ولا يطوَّل المنادى بمعموله إلا أن يكون المعمول ملفوظاً به، فإن لم يكن ملفوظاً به، وكان مستتراً في الاسم المنادى، لم يكن من قبيل المطوَّل»[182] وأصل هذا الحكم سبق إيراده في المسألة الثالثة، وله نظير أورده السيرافي [183].

رابعاً: يتلخَّص أهمُّ أثر للاستطالة في الحكم في أمرين متعاكسين، هما الأكثر: أكثرهما هو التخفيف بالحذف، ويليه عكسه وهو التوكيد بالتكرار؛ فكأنَّ الاستطالة أثَّرت في طرفي الأحكام النحوية: زيادة ونقصاً. فتأمَّل.

خامساً: دوران الحكم مع العلّة مُتحقِّق هنا؛ من ذلك ما قرره السيرافي في أنّ حذف حرف الجر مع (أنّ) و(أنْ) سببه الطول –كما تقدم في المسألة الأخيرة –وعند عدم الطول يرجع الحكم إلى أصله، حيث قال: «ولو رددتهما إلى لفظ المصدر لم يجز أن تحذف حرف الجر» [184].

ومن ذلك أيضاً ترخيم المصغر نحو: (سُفَيْرِج) على لغة من لم ينو، فتقول: يا سفير، برد (اللام)؛ لأن حذفها إنما كان لطول الاسم –كما تقدم في المسألة الأولى –فلما حذفت (الجيم) زال الطول الذي أوجب حذفها فرُدَّت (اللام). وهذا هو رأي الأخفش [185].

سادساً: قد تتصارع أسباب الحذف، ومن ضمنها الاستطالة، فيُحكم للأقوى؛ بيان ذلك في مثل: (جاء الزائرات) بجواز حذف (النون) لوجهين: الإضافة والطول، فإذا حذفت للإضافة يكون في موضع جر، وإذا حذفت للطول يكون في موضع نصب. وهذا هو رأي سيبويه والجمهور. ولا تصارع بين السببين [186].

وذهب الجرميُّ وجماعةٌ إلى جعل الضمير في موضع جر فقط [187]؛ لأن «حذف النون للإضافة أقوى من حذفها للطول» كما نص عليه ابن عصفور [188]. فأوجدوا الصراع وحكموا للأقوى.

سابعاً: للاستطالة أثرٌ في تغيير أنماط الإعراب والتركيب؛ من ذلك ما نصّ عليه ابن جني من أنه «إذ طال الكلام خرجوا من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع...؛ لتختلف ضروبه، وتتباين تراكيبه» [189].

ثامناً: وأيضاً –من منظور آخر–الطولُ مُبيحٌ لاختلاف الأوجه الإعرابية وتعدُّدها في المعنى الواحد؛ يُفاد هذا من النقاش بين الفراء وغيره من النحاة [190].

تاسعاً: النحاة لكرههم للاستطالة تساهلوا في الحكم بها، دون وضع ضابط لحدِّها، فحكموا بطول التنوين، واغتفروا الطول في الجمل المتعاطفة؛ كما سبق بيان أصل هذا.

وأيضاً تساهلوا في تحديد مكانها [191]؛ ولذا اعترضهم أبو علي باشتراطهم الطول للعطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد – كما سبق إيراد أصل هذا الحكم في المسألة الأخيرة – وأجاز العطف مطلقاً؛ لأن الطول –عنده –إنما يكون قبل حرف العطف لا بعده. وهو ما اعترض به على سيبويه وغيره من النحاة؛ كما نسبه إليه أبو حيان [192]. ولم يحفل تلميذه ابن جني بهذا الاعتراض وأجاز –مثل الجمهور – عدَّ الإطالة بعد العاطف [193]. والتفصيل هنا يطول .

عاشراً: بعض النحاة يُعبرِّ عن الحذف للاستطالة بالحذف للتخفيف [194]، وأيضاً بعضهم يعلِّل بالتقصير [195]. وهو تعبير مجازي؛ عُبرِّ فيه بالحكم عن السبب. ولا إشكال في هذا.

الحادي عشر: هناك أفعال وُصفت بالتطاول، أي الامتداد ... وهو طول زمني أو حركي ... أورد عليه ابن عصفور نقاشا بين الفراء وغيره [196]. وله أحكام أخرى بُنيت على هذا التطاول، وفيه نقاش طويل فصَّل فيه أبو حيان وغيره[197].

الثاني عشر: التعامل مع الطول تعاملٌ افتراضيٌّ؛ من ذلك ما أورده أبو علي تعليقاً على بيت الفرزدق:

وإني لراج نظرة قِبَل التي لعلّي وإن شطّت نواها أزورها [198]

«فيجوز فيه أن تقدِّر قبل (لعلِّي) فعلاً وتحذفه لطول الكلام، فيكون الصلة الفعل الذي هو أقول فيها، وهو خبر لا إشكال فيه. وحسُن الحذف لطول الكلام» [199]. ويُلحظ التعامل الافتراضي في التقدير ثمّ الحذف، وإن كان لكلٍّ منهما وجهٌ في الصناعة.

الثالث عشر: للاستطالة أثرٌ في الإعلال والإبدال، نصَّ عليه ابن جني [200]، ولم أورده، خوف الإطالة.

الرابع عشر: قد يُزاد الطول من حيث الحكم غير ازدياده من حيث اللفظ؛ من ذلك ما قرَّره ابن جني –وارتضاه البغدادي –تعليقاً على بيت عبيد بن الأبرص:

ولقد يغني به جيرانك الـ ممسكو فيك بأسباب الوصال [201]

حيث قال: «قوله «الممسكو» أراد: الممسكون، ولكنه حذف (النون) لطول الاسم لا للإضافة. وعندي فيه شيء؛ وذلك أنّ حرف التعريف منه في المصراع الأول، وبقيَّة الكلمة في المصراع الثاني، والمصراع كثيراً ما يقوم بنفسه حتى يكاد يكون بيتا كاملاً ... فلما كان أوله «الممسكو» في المصراع الأول وباقيه في المصراع الثاني –وهما كالبيتين–ازدادت الكلمة طولاً، وازداد حذف النون جوازاً ... فهذا فصل لطيف» [202]. وبهذا الفصل اللطيف أختم هذا البحث.

المصادر والمراجع

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** / لأبي حيان الأندلسي. (ت 745 هـ) – تحقيق د/ مصطفى النماس. ط1، 1404هـ. القاهرة : دار النسر الذهبي
- **أسرار العربية** / ابن الأنباري. (577هـ) ، تحقيق محمد البيطار. دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي، 1377هـ
- **إعراب القران** / أبو جعفر النحاس. (ت 338هـ) – تحقيق د/ زهير زاهد. ط 3 ، 1409هـ. بيروت : عالم الكتب
- **الأصول في النحو** / أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السراج. (ت 316هـ) – تحقيق د/ عبدالحسين القتلي. – ط4، 1420هـ. بيروت : مؤسسة الرسالة.
- **الإغفال** / ابو علي الفارسي. (ت377هـ) ، تحقيق د/ عبدالله الحاج ابراهيم . أبو ظبي : ط1 – 1424هـ ، المجمع الثقافي
- **الإنصاف في مسائل الخلاف** / أبو البركات الأنباري. (ت 577 هـ)، دار إحياء التراث العربي.
- **الإيضاح في شرح المفصل** / ابن الحاجب. – بغداد : 1982م ، مطبعة العاني، تحقيق د/ موسى بناي العليلي .
- **التذييل و التكميل** / ابو حيان. (ت 745هـ) ، تحقيق د/ حسن هنداوي. دار القلم ، ودار كنوز اشبيليا.
- **التعليقة على كتاب سيبويه** / أبو علي الفارسي. (ت 377هـ) – تحقيق د/ عوض القوزي. ط1، 1410هـ. القاهرة : مطبعة الأمانة.
- **التوطئة** / أبو علي الشلوبيين. – (ت947هـ) – تحقيق د/ يوسف المطوع : مطابع سجل العرب، 1401هـ .
- **الحجة للقراء السبعة** / أبو علي الفارسي.(ت 377هـ) – تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله. ط1، 1404هـ. دمشق : دار المأمون للتراث.

- **الخاطريات** / ابن جني. – (ت322هـ) – تحقيق علي ذو الفقار : ط1، 1408هـ، دار الغرب، بيروت .
- **الخصائص** / أبو الفتح ابن جني. (ت392 هـ)– تحقيق محمد علي النجار. –ط 3 , 1403 هـ . بيروت : عالم الكتب
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**/ السمين الحلبي. (ت 756هـ) – تحقيق د/ أحمد الخراط، ط1، 1415هـ. دار القلم
- **الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام** / أبو القاسم السهيلي.(ت581هـ) – تعليق وضبط طه عبدالرؤوف سعد. بيروت : دار الفكر، 1409هـ.
- **الكتاب** / لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه. – (ت 180 هـ).
  - أ– ط1، 1316هـ، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر.
  - ب– ط3، 1408هـ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** / الزمخشري. (ت538هـ)، لبنان : دار المعرفة
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** / ابن جني. (ت 392هـ) – تحقيق عبدالقادر عطا. ط1, 1405هـ. بيروت : دار الكتب العلمية
- **المحرر الوجيز** / ابن عطية. (ت 546هـ) – تحقيق عبدالسلام عبد الشافي. بيروت : ط1، 1422هـ ، دار الكتب العلمية
- **المخصص** / ابن سيده. (ت458هـ) . بيروت : ط1، 1417هـ , دار إحياء التراث العربي
- **المرتجل** / ابن خشاب. – دمشق : 1392هـ ، (ت 567هـ) ، تحقيق علي حيدر.
- **المسائل البصريات** / أبو علي الفارسي. (ت 377هـ) – تحقيق د/ محمد الشاطر. – 1405هـ . القاهرة : مطبعة المدني.
- **المسائل الشيرازيات** / أبو علي الفارسي. (ت 377هـ) – تحقيق د/ حسن هنداوي. الرياض : ط1، 1424هـ، كنوز إشبيليا
- **المسائل المنثورة** / أبو علي الفارسي. (ت377هـ) – تحقيق مصطفى الحدري . دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** / الشاطبي. (ت790هـ) – تحقيق مجموعة، مكة المكرمة : ط1، 1428هـ معهد البحوث جامعة أم القرى.
- **المقتصد في شرح الإيضاح** / عبدالقاهر الجرجاني.(ت471هـ) – تحقيق د/ كاظم المرجان . بغداد : وزارة الثقافة والأعلام العراقية ، 1982م.
- **المقتضب** / أبو العباس المبرد. (ت 285 هـ) – تحقيق عبدالخالق عضيمة. بيروت : عالم الكتب.
- **المقرب** / أبو الحسن علي الأشبيلي ابن عصفور. (ت 669هـ) – تحقيق أحمد الجواري وعبدالله الجبوري. ط1 1391هـ.
- **الممتع الكبير في التصريف** / أبو الحسن علي الأشبيلي ابن عصفور. (ت 669هـ) – تحقيق د/ فخر الدين قباوة. ط8 1414هـ. بيروت : مكتبة لبنان.
- **المنصف** / ابن جني. (ت392هـ) – تحقيق محمد عبدالقادر عطا. ط1، 1419هـ. بيروت : دار الكتب العلمية.
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** / أبو الحجاج يوسف الأعلم الشنتمري. (ت 476هـ) – تحقيق زهير سلطان، الكويت : منشورات معهد المخطوطات العربية، ط 1 , 1407 هـ.
- **أمالي ابن الشجري** / هبة الله بن علي الحسني. (ت542هـ) ، تحقيق د/ محمد الطناحي. القاهرة : ط1، 1413هـ مطبعة المدني.
- **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القران**/ العكبري. (ت616هـ)، بيروت : ط1، 1399هـ دار الكتب العلمية.

- **تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد** / ابن هاشم الأنصاري. (ت 761هـ) – تحقيق عباس الصالحي. – المجلد ط1، 1406هـ. بيروت: دار الكتاب العربي
- **تذكرة النحاة**/ ابو حيان الأندلسي. (ت745هـ) ، تحقيق د/ عفيف عبدالرحمن. بيروت: ط1، 1406هـ، مؤسسة الرسالة.
- **تفسير البحر المحيط**/ أثير الدين أبو حيان الغرناطي. (ت 745هـ)– تحقيق مجموعة. ط1، 1413هـ. بيروت: دار الكتب العلمية
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**/ محمد بن يوسف (ناظر الجيش). (ت778هـ) ، تحقيق ستة من الدكاترة . القاهرة، ط1، 1428هـ ، دار السلام.
- **توجيه اللمع** / ابن الخباز. (ت637هـ) – تحقيق د/ فايز ذياب. القاهرة : ط1، 1423هـ ، دار السلام
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية لابن مالك**/ المرادي. (ت749هـ)، تحقيق عبدالرحمن سليمان. القاهرة : ط2، مطبعة الحلبي
- **حاشية الصبان على الأشموني على الفية ابن مالك** / أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي. (ت 1209هـ) – تحقيق د/ عبدالحميد هينداوي، بيروت : المكتبة العصرية ، 1439هـ.
- **خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب** / عبدالقادر البغدادي. (ت1093هـ) – تحقيق د/ محمد طريفي. – المجلد ط1، 1418هـ. بيروت : دار الكتب العلمية
- **ديوان الفرزدق** . (ت1010هـ) : بيروت : دار صادر ، 1380هـ.
- **ديوان عبيد ابن الأبرص** . – تحقيق أشرف أحمد عدرة : ط1، 1414هـ ، دار الكتاب العربي، بيروت .
- **رسالة الملائكة** / أبو العلاء المعري. – (ت449هـ) – تحقيق لجنة من العلماء : المكتب التجاري للطابعة ، بيروت
- **سر صناعة الإعراب** / أبو الفتح عثمان ابن جني. (ت 392هـ) , تحقيق محمد حسن إسماعيل. ط1 , 1421 هـ. بيروت : دار الكتب العلمية
- **شرح الأشموني مطبوع مع حاشية الصبان** / الأشموني. – بيروت : المكتبة العصرية، 1439هـ ، تحقيق د/ عبدالحميد هينداوي.
- **شرح التسهيل** / ابن مالك. (ت 672هـ) – تحقيق د/ عبدالرحمن السيد وزميله. ط1 ، 1410هـ. القاهرة : هجر للطباعة.
- **شرح التسهيل** / المرادي. (ت755هـ) – تحقيق محمد عبيد. القاهرة : ط1، 1427هـ ، مكتبة الإيمان.
- **شرح التصريح على التوضيح** / الشيخ خالد الأزهري. – بيروت : دار الفكر .
- **شرح ألفية ابن مالك** / بدر الدين ابن الناظم. – بيروت : دار الجيل، تحقيق د/ عبدالحميد السيد .
- **شرح المفصل** / يعيش بن علي بن يعيش الزمخشري ابن يعيش. (ت 643هـ)، بيروت : عالم الكتب.
- **شرح جمل الزجاجي** / علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأشبيلي ابن عصفور. (ت 669 هـ) – تحقيق د/ صاحب أبو جناح. مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية.
- **شرح شافية ابن الحاجب** / محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي. (ت 681هـ) – تحقيق ثلاثة من الأساتذة. بيروت : دار الكتب العلمية – 1402هـ.
- **شرح قواعد إعراب ابن هشام** / محيي الدين الكافيجي. – (ت879هـ) – تحقيق د/ فخر الدين قباوة : ط2، 1993م ، دار طلاس، دمشق.
- **شرح كافية ابن الحاجب** / محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي. (ت 686 هـ) – ط 1 – 1419 هـ بيروت : دار الكتب العلمية.
- **شرح كتاب سيبويه** / لأبي سعيد السيرافي. (ت 368 هـ) تحقيق د/ عبدالمنعم هريدي.

أ– الكتاب السادس عشر. جامعة ام القرى، مركز البحث العلمي

ب- تحقيق مجموعة من 1- الى 18 (غير مكتمل) ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة.

- **شرح مغني اللبيب (شرح المزج)** / الدماميني. (ت828هـ) – تحقيق د/ عبدالحافظ العسيلي . القاهرة : ط1، 1429هـ مكتبة الآداب.
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** / ابن مالك. (ت672هـ). ط3، 1403هـ. بيروت : عالم الكتب.
- **علل النحو** / أبو الحسن الوراق. – الرياض : ط1، 1420هـ ، مكتبة الرشد، (325هـ) – تحقيق د/ محمد درويش.
- **مشكل إعراب القران** / مكي بن أبي طالب. (ت437هـ) – تحقيق د/ حاتم الضامن . بيروت : ط4، 1408هـ ، مؤسسة الرسالة.
- **معاني القران** / أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء. (ت 207هـ) – تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح شلبيي . الدار المصرية للترجمة.
- **معاني القران للأخفش** / الأخفش الأوسط. (ت215هـ) – تحقيق د/ هدى محمود. – القاهرة : مكتبة الخانجي ، ط1، 1411 هـ / 1990 م.
- **معاني القران وإعرابه** / أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج. (ت 311هـ) – تحقيق د/ عبدالجليل شلبي. – القاهرة : دار الحديث، ط1، 1414هـ.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** / ابن هشام. (ت761هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين . بيروت : مكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1407هـ
- **نتائج الفكر في النحو** / أبو القاسم السهيلي. (ت581هـ) ، تحقيق د/ محمد البناء. ط2، دار الرياض للنشر والتوزيع
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** / السيوطي. (ت911هـ) – تحقيق د/ عبدالعال مكرم. الكويت : ط1، 1400هـ دار البحوث العلمية.

(1) ينظر: ابن مالك على التسهيل : 3 / 213 - 215 ، الرضي على الكافية : 3 / 109 ، ناظر الجيش في تمهيد القواعد : 2 / 693 وغيرهم .
(2) حاشية الصبان على الأشموني: 1 / 245.
(3) المقاصد الشافية: 1 / 517.
(4) الخصائص: 1 / 61 - 62 ، 82 .
(5) تمهيد القواعد : 7 / 3318 .
(6) الكتاب: 2 / 317 ، معاني الأخفش : 319/1 ، 618/2 .
(7) الممتع الكبير لابن عصفور : 51 ، 115 .
(8) الخصائص: 1 / 61 ، المنصف: 77 ، المحتسب : 2/ 70 ، النكت : 2/ 1177.
(9) ينظر : الخصائص : 2 / 55 ، المنصف : 75 .
(10) الخصائص : 1 / 52 ، 61 - 62 ، وينظر : المنصف : 77 .
(11) الكتاب : 4 / 405 .
(12) الممتع : 1 / 195 ، وينظر : التذييل والتكميل : 14 / 175 .
(13) ابن يعيش : 3 / 226 ، 273 ، وينظر: أسرار العربية : 201 .

(14) ابن يعيش : 3 / 225 ، 5 / 321 .
(15) ابن يعيش : 4 / 203 .
(16) الخصائص : 1 / 236 ، 320 ، المنصف : 77 / 78 ، وينظر : المرتجل : 77 .
(17) توجيه اللمع : 538 ، تمهيد القواعد : 9 / 4687 ، أسرار العربية : 182 .
(18) ينظر : الخصائص : 1 / 62 ، المنصف : 77 ، أسرار العربية : 184 .
(19) ابن يعيش : 3 / 399 .
(20) ينظر : الكتاب : 3 / 335 .
(21) توجيه اللمع : 538 - 539 .
(22) النكت : 2 / 884 ، وينظر : الرضي على الشافية : 2 / 58 .
(23) الرضي على الشافية: 41/2.
(24) الخصائص : 1 / 62 - 63، المنصف : 77 .
(25) شرح التصريح: 334/4.
(26) ابن يعيش : 3 / 309 .
(27) ابن يعيش : 3 / 274 .
(28) الخصائص : 1 / 63 ، المنصف : 77.
(29) شرح السيرافي (المحقق) : 8 / 53،علل النحو للوراق : 350 - 351 .
(30) توجيه اللمع : 498 .
(31) ينظر: المغني: 504/2.
(32) الكتاب: 404/2.
(33) شرح السيرافي: 1 / 382 .
(34) أمالي ابن الشجري: 5/1
(35) شواهد التوضيح لابن مالك : 123 .
(36) المرادي على الألفية : 1 / 246 ، المقرب : 1 / 61 .
(37) الدر المصون : 1 / 225 ، همع الهوامع : 1 / 312 .
(38) المزج للدماميني : 720 ، الدر المصون : 1 / 225 .
(39) المرادي على التسهيل : 203 ، همع الهوامع : 1 / 312 .
(40) ينظر: الشيرازيات : 2 / 487 .
(41) ينظر: ابن يعيش: 2/ 392، المرادي على التسهيل: 203، المزج: 503، تخليص الفوائد لابن هشام: 160.
(42) ينظر: إعراب النحاس : 1 / 124 ، 4 / 67 ، ابن يعيش : 1 / 420
(43) ينظر: المقاصد الشافية: 521/1، ابن الشجري: 113/1، الرضي على الكافية: 336/4، التذييل: 260/12.
(44) أمالي الشجري : 1 / 8 ، شواهد التوضيح لابن مالك : 123 - 124 .
(45) ينظر : إعراب النحاس : 4 / 10 ، ابن يعيش : 2 / 356 ، المنصف : 91 ، شرح السيرافي : 2 / 42 .
(46) ينظر : التذييل والتكميل : 10 / 343 .
(47) ينظر : تمهيد القواعد : 2 / 703 .
(48) الكتاب : 1 / 186 .
(49) ينظر : الخزانة : 6 / 7 .
(50) الكشاف : 1 / 196، المفصل بشرح ابن يعيش : 2 / 394 .
(51) ينظر : شرح السيرافي : 2 / 43 .
(52) ينظر : ابن يعيش : 2 / 394 - 395 .
(53) ينظر : البحر : 1 / 77 ، الدر المصون : 1 / 157 - 158 .
(54) الكتاب : 1 / 87 .
(55) ابن يعيش : 4 / 117 .
(56) ينظر : ابن الشجري : 1 / 113 ، المقتصد : 1 / 483 .
(57) ينظر : الإغفال : 2 / 525 ، الحجة : 2 / 44 .
(58) ينظر : المقرب : 1 / 219 .
(59) ابن الشجري - بتصرف يسير - 1 / 141 ، وينظر: المقتصد: 1 / 483 .
(60) ينظر : ابن يعيش : 2 / 253 ، 257 .
(61) الشيرازيات : 2 / 487 ، الإغفال : 2 / 413 .
(62) ينظر: التعليقة : 1 / 12 ، تمهيد القواعد : 2 / 693.
(63) شرح السيرافي : 1 / 382 .
(64) ينظر : أمالي ابن الشجري : 1 / 140 - 141 ، ابن يعيش : 4 / 118 ، التمهيد : 2 / 982 .

(65) نتائج الفكر : 310 .
(66) ينظر: المقتضب: 4 / 140، الأصول: 1 / 344، ابن يعيش: 2 / 92، المرتجل: 178، التذييل: 5 / 300.
(67) من ضمن من سمّاه بذلك المرادي في شرح التسهيل : : 362 ، وأبو حيان في الارتشاف : 4 / 2184 .
(68) من ضمن من سمّاه بذلك أبو علي في التعليقة : 2 / 37 ، وابن الحاجب في الإيضاح :2 / 146 .
(69) من ضمن من سمّاه بذلك ابن الشجري في أماليه:2 /538، وابن عصفور في شرح الجمل: 270/2
(70) تمهيد القواعد : 3 / 1427 .
(71) المقتضب : 4 / 366 ،وينظر: المرادي على التسهيل : 363 .
(72) الكتاب : 2 / 308 - 309 ، وينظر: سر صناعة الإعراب : 2 /146 .
(73) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: 272/2، شرح التسهيل لابن مالك: 57/2 -58، التذييل: 247/5 -249.
(74) الكتاب : 2 / 182 .
(75) ينظر : المرتجل لابن الخشاب : 178 .
(76) المقاصد الشافية : 5 / 262 .
(77) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 2 / 270 - 274 .
(78) الكتاب : 2 / 182 .
(79) ينظر: التذييل والتكميل: 13 / 256 -258، تمهيد القواعد: 7 / 3545.
(80) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 2 / 272.
(81) شرح السيرافي: 1 / 38، وينظر: الصبان على الأشموني: 4 / 3.
(82) ينظر: النكت: 1 / 693، تمهيد القواعد: 7 / 3648.
(83) الكتاب: 1 / 275.
(84) المقتضب: 3 / 215.
(85) ينظر: التذييل والتكميل: 16 / 392.
(86) ينظر: الكتاب: 1 / 275، المقتضب: 3 / 213 -215، ابن يعيش: 1 / 391.
(87) ينظر: الكتاب: 1 / 79، شرح التسهيل لابن مالك: 2 / 177، التذييل: 7 / 112 -113.
(88) الكتاب: 1 / 120.
(89) الخصائص: 2 / 364.
(90) ينظر: المغني لابن هشام: 2 / 608، سر صناعة الإعراب: 2 / 59.
(91) الكتاب: 3 / 157.
(92) الخصائص: 127/1، 280/2، 378، الخاطريات لابن جني: 84، وينظر: المقاصد الشافية: 94/2.
(93) ينظر: الإغفال: 413/2 -415، الحجة: 5 / 230 -231.
(94) ابن الناظم على الألفية: 566، وينظر: أمالي ابن الشجري: 1 / 307.
(95) التذييل والتكميل: 8 / 157.
(96) ينظر: المغني: 2 / 608.
(97) ينظر: تمهيد القواعد: 7 / 3511.
(98) ينظر: الإغفال: 2 / 414، 460.
(99) ينظر: الإغفال: 2 / 449 -453، المسائل المنثورة: 182، الدر المصون: 6 / 437.
(100) ينظر: الكشاف: 3 / 393، الدر المصون: 9 / 420.
(101) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 2 / 48، الدر المصون: 3 / 559، 4 / 272، 662.
(102) ينظر: شرح السيرافي: 4 / 142، ابن يعيش: 3 / 200 -203، المخصص: 15 / 116، التذييل: 2 / 36.
(103) م (110) من الإنصاف.
(104) ينظر: التذييل والتكميل: 2 / 35.
(105) ابن يعيش: 3 / 460 -461.
(106) ينظر: شرح السيرافي: 4 / 111.
(107) ينظر: سر صناعة الإعراب: 2 / 59 -60.
(108) الكتاب: 2 / 286 ، وينظر: تمهيد القواعد : 5 / 2236 .
(109) شرح التصريح: 1 / 405 .
(110) التوطئة : 311 .
(111) ينظر : المحتسب : 2 / 225 .
(112) شرح الجمل لابن عصفور : 1 / 318 .
(113) الخصائص : 1 / 393 .
(114) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 2 / 442 .
(115) ينظر : المقتصد : 1 / 421 ، شرح الجمل لابن عصفور : 1 / 459 ، التذييل : 5 / 75 .

(116) شرح ابن مالك على التسهيل : 3 / 31 - 32 .
(117) شرح الرضي الكافية : 2 / 860 .
(118) ينظر: سر صناعة الإعراب: 60/2، شرح ابن مالك على التسهيل: 205/3، المرادي على التسهيل: 737.
(119) ينظر : شرح المزج للدماميني: 503 .
(120) ينظر : البصريات : 2 / 789 .
(121) ينظر : ابن يعيش : 5 / 548 ، 554 .
(122) ينظر: إيضاح ابن الحاجب : 238 ، ابن يعيش : 5 / 539 - 540 .
(123) شرح السيرافي : 5 / 418 .
(124) ابن يعيش : 5 / 539 .
(125) ينظر : سر صناعة الإعراب : 2 / 432 .
(126) ينظر : شرح السيرافي : 5 / 464 - 465 .
(127) ينظر: السابق: 5 / 131 - 132 .
(128) الخصائص : 2 / 494 - 495 .
(129) ينظر : شرح السيرافي : 5 / 398 - 399 ، إعراب القرآن للنحاس : 2 / 78 ، الخصائص : 2 / 496 .
(130) ينظر : المنصف : 536 ، المحتسب : 1 / 124 ، 2 / 272 .
(131) ابن يعيش : 1 / 162 .
(132) شرح القواعد الكافيجي : 37 .
(133) الخصائص : 2 / 152 .
(134) ينظر : إعراب النحاس : 4 / 246 – 248، التذييل والتكميل : 13 / 186 .
(135) البحر المحيط : 431/1 ، 464/2 ، الدر المصون: 187/3 - 189، و ينظر الكشاف: 431/1، المحرر الوجيز: 92/3 .
(136) ينظر : الكشاف: 3 / 354 ، البحر المحيط: 376/7 ، الدر المصون: 9 / 332 - 333 .
(137) الكتاب : 1 / 174 .
(138) البحر المحيط : 6 / 219 ، الدر المصون : 7 / 648 .
(139) ينظر: معاني الزجاج: 139/2، الإملاء: 200/1، الكشاف: 578/1، البصريات: 666/2.
(140) البحر المحيط: 3 / 388 ، الدر المصون : 4 / 142 .
(141) كما ذكره الزجاج في معانيه: 139/2، والعكبري في الإملاء: 200/1، والزمخشري في الكشاف: 578/1.
(142) ينظر: تمهيد القواعد: 2 / 983.
(143) ولذا منعوا الإتباع على اللفظ إذا كان هناك طول، ينظر: إعراب النحاس: 5 / 132، شرح الجمل لابن عصفور: 274/2-277.
(144) ينظر: الدر المصون : 10 / 330 .
(145) الكتاب: 1 / 120، وينظر: إعراب النحاس: 51/1.
(146) سر صناعة الإعراب: 2 / 213.
(147) ينظر : شرح السيرافي : 5/ 43 - 49 .
(148) الكتاب : 1 / 120 .
(149) ينظر : شرح السيرافي : 3 / 235 (ط: المحققة) .
(150) ينظر: المحرر الوجيز: 221/1، الإملاء: 147/2، البحر المحيط: 33/6، الدر المصون: 202/8، 310.
(151) ينظر: الإملاء: 1 / 171.
(152) ينظر : المحرر الوجيز :1 / 221 ، الإملاء : 2 / 147 .
(153) ينظر : الدر المصون : 8 / 310 .
(154) ينظر : السابق : 10 / 668 .
(155) المقتصد شرح الإيضاح : 2 / 311 .
(156) إملاء ما منَّ به الرحمن: 1 / 264 .
(157) التذييل والتكميل : 10 / 22 .
(158) الكتاب : 2 / 392 ، التعليقة: 2 / 102.
(159) شرح التسهيل لابن مالك: 4 / 24.
(160) السابق: 4 / 64، وينظر : تمهيد القواعد : 9 / 4312 .
(161) شرح الرضي على الكافية : 4 / 116 .
(162) الدر المصون: 1 / 84 .
(163) ينظر: شرح السيرافي: 2 / 176، الشيرازيات: 1 / 245 ، الإغفال: 84/2 - 85، 413، 460، ابن يعيش: 4 / 515 شرح الجمل لابن عصفور : 1 / 304 .
(164) ينظر: الروض الأنف للسهيلي : 2 / 81 - 82 .
(165) ينظر: الإغفال: 2 / 415، شرح الجمل لابن عصفور: 1 / 317، التذييل: 1 / 20 - 21.

(166) المقتضب: 2 / 342 .
(167) المقتصد: 1 / 421 .
(168) ينظر: التذييل والتكميل: 5 / 74.
(169) رسالة الملائكة: 66.
(170) ينظر: المقتضب: 3 / 122، شرح للسيرافي: 1 / 382، 4 / 111، الحجة للفارسي: 6 / 158.
(171) ينظر: ابن يعيش: 2 / 391.
(172) المنصف لابن جني: 290.
(173) المقتضب: 3 / 122.
(174) ينظر: إعراب مشكل القرآن لمكي: 2 / 343، الدر المصون : 10 / 160 .
(175) المنصف : 451 .
(176) ينظر : المقتضب : 3 / 210 ، إعراب النحاس : 2 / 223 ، تذكرة النحاة : 726 .
(177) ينظر: المحتسب: 1/ 435، 2/ 175، ابن يعيش: 2/ 280، شرح الجمل لابن عصفور: 241/1 - 242.
(178) الكتاب : 2 / 38 .
(179) ينظر: المقتصد: 2 / 572، الرضي على الكافية: 1 / 295، شرح التسهيل لابن مالك: 1 / 207، المقاصد الشافية: 2 / 572، 441/7.
(180) ينظر: المقتضب: 3 / 98 -99، الأصول : 2 / 271 ، شرح ابن عصفور على الجمل: 507/2، المقاصد الشافية: 1/ 530.
(181) ينظر : الكتاب : 3 / 355 ، المقاصد الشافية : 7 / 441 .
(182) التذييل والتكميل: 13 / 252.
(183) ينظر: شرح السيرافي: 3 / 347، 391 .
(184) شرح السيرافي : 3 / 347 .
(185) ينظر: الأصول: 1/ 373، شرح الجمل لابن عصفور: 2 / 121 -122، التذييل والتكميل: 14 / 53، تمهيد القواعد: 7/ 3647 .
(186) ينظر: الكتاب 1 / 187، أمالي ابن الشجري : 1 / 134،شرح التسهيل لابن مالك : 3 / 86، الارتشاف : 5 / 2275 .
(187) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 2 / 148 ، التذييل والتكميل : 1 / 347 .
(188) شرح الجمل : 1 / 558 .
(189) المحتسب : 2 / 243 .
(190) ينظر : معاني الفراء : 1 / 310 - 311 ، التذييل والتكميل : 5 / 195 .
(191) ينظر : الكتاب : 1 / 390 ، الإملاء : 1 / 216 ، الدر المصون : 4 / 276.
(192) ينظر: التذييل والتكميل: 13 / 167 ، الدر المصون : 4 / 276 . ولم أجده فيما وقفت عليه من كتب أبي علي الفارسي، وخاصةً في (الحجة) في موطن إيراد هذه المسألة.
(193) المحتسب : 435/1
(194) ينظر : المحتسب : 1 / 185 ، الخزانة : 6 / 26 .
(195) ينظر : المغني لابن هشام : 2 / 643 ، التذييل : 3 / 188 ، تمهيد القواعد :2 / 661 .
(196) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : 2 / 83 .
(197) التذييل والتكميل: 7 / 161، 279 -290، الارتشاف: 3 / 1398 -1400، وينظر المحتسب: 2 / 135.
(198) ديوان الفرزدق : 2 / 661 .
(199) الخزانة : 5 / 444 - 445 .
(200) ينظر : الخاطريات لابن جني : 26-29، المنصف: 296، 310.
(201) ديوان عبيد بن الأبرص: 120.
(202) المنصف: 92 - 93، وينظر : الخزانة : 7 / 194 – 195.